

مقدمة

منذ أقدم العصور يحتل النظام التعليمي - أياماً كان حجمه ومؤسساته النظامية وغير النظامية - موقعاً هاماً بين مختلف النظم المجتمعية الأخرى . ومرد هذا الموقع المتميز يعود إلى ما ينشده المجتمع ، مع مختلف توجهات فئاته - من هذا النظام من دور في صياغة أوضاعه وتشكيل أفراده من حيث الفكر والوجدان والسلوك والعلاقات التي تحدد توقعات أفرادهم وشرائحه من خلال التعامل فيما بينهم . وهذا هو المقصود بالتوظيف الاجتماعي للتعليم ، بمعنى أن الدولة المعاصرة هي التي توجه مسيرته وآلياته ، فضلاً عن مضامينه وفلسفته ؛ لكي تتحقق نوعية المواطن المنشود ، سواء كان هذا المواطن المنشود تعزيزاً وترسيخاً لنمط مقوماته السائدة حالياً ، أم كان مغايراً لذلك النمط مغايرة تتباين بدرجات متفاوتة في حجمها ونوعها ومدى اختلافها وتجديدها .

ومن ثم يقال : إن نظام التعليم ليس نظاماً يسعى لتكوين إنسان بمفهوم مجرد مطلق ، أو إنه نظام محايد ليس له علاقة بالنظم الأخرى سياسية واقتصادية واجتماعية ، لكنه يوظف في جميع الحالات نحو المحافظة والتقليد واستمرار الأوضاع القائمة ، وقد يوظف نحو التجديد والتطوير في تفاعله من الأوضاع القائمة ، سعياً نحو مستقبل متجدد منشود . وتتحقق أى من الوظيفتين الرئيسيتين من خلال وفاق اجتماعي عام ، أو من خلال تدافع وتموج وتصارع ثقافي ؛ وصولاً إلى غلبة تيار معين ، يصبح سائداً وقادراً على توظيف نظام التعليم توظيفاً اجتماعياً يؤثر في المستقبل القريب والبعيد في صورة المواطن والوطن . وقد تشهد مسيرة النظام التعليمي فترات من الاضطراب

والتنازع حول توجهاته ومضامينه وآلياته حين لا تتضح الرؤية المجتمعية في مجملها ،
ومن ثم يفقد التوظيف الاجتماعي للتعليم فاعليته وكفاءته .

وشهدت ساحة الفكر التربوي والثقافي ، وبخاصة خلال الأعوام الخمسة الماضية
(١٩٩٠ - ١٩٩٥) ، حوارات فكرية ساخنة احتشدت لها مؤسسات التعليم ومنتديات
الثقافة ، وتزاحمت مقولاتها على مساحات الصحف والمجلات ، وفي أبحاث الندوات
والمؤتمرات . وقد جاء هذا الزخم الفكري انعكاساً لما يضطرب به المجتمع في مصر وفي
غيرها من أقطار الوطن العربي من مخاضات عسيرة في مسيرته الحضارية والإنشائية ، وفي
سعيه لاستشراف مستقبله ، تجاوزاً لتخلف سحيق .

وامتد جانب من الحوار ليشمل كثيراً من مجالات الحياة ، محدداً لأبعادها ، ومحللاً
لأعماقها ، ومحاولاً تقديم البدائل التي تهيب الحركة والتطوير والتغيير ، بيد أن جانبا
من ذلك الزخم الحوارى قد انطلق من مصلحة فتوية ، أو من تمييز شخصى أو من
توجه ماضوى ، أو من منظور تبريرى ، وهكذا اختلط بعض الحابل ببعض النابل .
ونجم عن ذلك ضبابية في الرؤى ، وقبلية في النظر ، وأسطورية في الفهم ، وعجز عن
الفعل الرشيد المطرد في نهاية المطاف .

ومن بين ما اختلط من أمورنا الفكرية التمييز بين الثوابت والمتغيرات ، والعلاقة بين
الأهداف والوسائل ، وبين الاستراتيجى والتكنيك ، كذلك اختلطت تحليلات مصادر
الأزمة الثقافية بين مسبباتها الداخلية وعواملها الخارجية ، وبين الأوليات والثانويات ،
وبين الواقع والممكن والمنشود والمستحيل . وأثيرت قضايا حسمها التطور الحضارى ثم
أقحمت لتناقش من جديد تحدّ مظاهرات وشعارات لا تتسبب إليها ، ولا تعترف بها
حقيقه المجتمع من إنجاز وحركة في فهم تلك القضايا . وفي هذا الصدد تم توظيف
مواقع السلطة والحكم أحيانا ، وتوظيف تفسيرات دينية أحيانا ، كم تم النظر إليها من
خلال ضغوط جماعات المصالح أحيانا أخرى .

ومع هذا الحوار الصاخب فقدت بعض القيم والمفاهيم الأصلية مصداقيتها أو غدا
لونها باهتاً على الأقل ، واستيقظت أخرى كانت منزوية هابطة لتصبح فاعلة ومحركة .
وظهرت مفردات ومصطلحات جديدة ، بعضها لم تعرفه لغتنا العربية أو جغرافيتنا

وتاريخنا الحضارى ، مبررة بالمتغيرات العالمية والعولمة فى نظام كوكبنا الجديد . وتجاوزت تلك المفاهيم الجديدة حدود الخصوصية الثقافية والهوية القومية ؛ لتعلن حتمية التكيف والاندماج فى النظام العالمى الجديد . وهكذا تداخلت عدة النفق الحضارى الطويل مع بعض الأضواء الساطعة والخافتة ؛ لتصبح مسير إلى الأمام عسيرة ومتعثرة . والحصيلة الراهنة أفكار متحجرة ومطلقة ، أو توجهات تفتقد البوصلة الهادية ، أو آراء لم تبلور بعد ، أو رؤى مصابة بقصر النظر ، تتصارع فيما بينها ، كما تدافع مع ومضات وإشراقات متناثرة هنا وهناك .

وقد حظيت ساحات التعليم وآفاق الثقافة بنصيبها من هذا الزخم الفكرى فى تناقضاته وتنازعاته ، وما يزال التلاطم فى أمواجه هادراً فى معظم الأحيان ، وإن تبدى هادئاً فى أحيان قليلة حين تلتقط الأنفاس . وليس غريباً أن تشهد مجالات التعليم والثقافة معارك من الصراع الذى تتشابك وتتقاطع خيوطه مع مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع بقبائله وشلله وتعدد أصحاب التحيزات والمصالح الذاتية ، إلى جانب رواد التغيير والتطوير والمصلحة القومية المشتركة .

وقد انطلق الحوار فى زخمه وصخبه من مقولة أن قضايا التربية والتعليم ينبغى ألا يترك الرأى والقرار فيها للتربويين والمشتغلين بالتعليم وحدهم ، فى مقابلة لمقولة أن شئون الحرب يتوجب ألا ينفرد بها العسكريون وحدهم فى القرار والمسار . كذلك الشأن فى أمور الثقافة إنتاجاً وانتفاعاً (استهلاكاً) وصيانة وحفاظاً ودفاعاً عن قيمها وخصائصها القومية ، حيث لم تعد مسؤولياتها مقتصرة على من يندرجون فى تصنيف العاملين فى مجالاتها التى تدخل فى اختصاصات وزارات الثقافة أو الإعلام أحياناً . واقتضى ذلك المفهوم فتح أبواب الحوار للمشاركة الواسعة لغير تلك الفئات من المتخصصين والفنيين ، مما أتاح المجال لجماعات متنوعة الاختصاص ولأولياء الأمور وغيرهم ليعبروا عن آرائهم وتصوراتهم وانتقاداتهم لواقع المؤسسات التعليمية والثقافية ومجريات الأمور فيها ، بل إن انفتاح ذلك الباب الإعلامى قد مكن المتخصصين أنفسهم - على اختلاف مشاربهم ومواقعهم - من الإسهام بالرأى ، توضيحاً ونقداً وتصويماً واقتراحاً .

وإيماننا راسخ بأهمية هذه المشاركة العريضة لمختلف المنتجين والمتفعين ولتنوع الآراء وتعدد التوجهات ، مما يثرى الفكر والفعل فى مجالى التعليم والثقافة . بيد أن تلك

المشاركة قد تنطلق أحياناً من تحيزات فئوية أو شخصية ، كما أنها قد لا تكون محيطة بما ينبغي الإحاطة به من البيانات والحقائق الراهنة ، هذا فضلاً عن أنه قد تطغى السياسة على الضرورات العلمية والفنية ، أو أنه يختزل الفهم وعوامل التطوير إلى منظور أحادي ، كالمنظور الاقتصادي أو المنظور الأخلاقي أو المنظور الإقليمي المحلي . ويبدو الرأي في بعض الأحيان متأثراً بالخبرة التعليمية الشخصية التي مر بها صاحب الرأي ، مردداً مقولة (لقد تعلمنا بهذه الطريقة ، وقد أفلحنا ، فلماذا التغيير ؟) كأننا ليس في الإمكان أحسن مما كان .

وفي هذا السياق من الحوارات التعليمية والثقافية تقع معظم مقالات هذا الكتاب ، حيث سعى المؤلف للإدلاء بآرائه وتحليلاته ونقده ومقترحاته ، مسهماً بذلك في ساحة الفكر التي شهدتها الأعوام الثلاثة الماضية (١٩٩٢ - ١٩٩٤) . وقد ظهرت تلك المقالات والدراسات في صحيفة (الأهرام) ، وصحيفة (الأهالي) وصحيفة (العربي) وفي مجلات تربوية وثقافية مثل (التربية المعاصرة) ومجلة (التربية والتنمية) ومجلة (الأهرام الاقتصادي) ومجلة (الهلال) . ولم يقتصر المؤلف في معظم الحالات على مجرد إيراد المقالات ، وإنما أتبعها بذكر الظروف التي استدعت تحريرها وبتعليق وتداعيات وإضافات لمضمونها ، مما قد يكون معيناً للقارئ على الإمام بامتدادات ودلالات تلك القضايا التي عالجها المقال الأصلي .

وقد تضمنت تلك المقالات وتداعياتها مساحة متنوعة من السياسات والإشكاليات والمواقف المرتبطة ببعض قضايا الحوار الساخن في مجالات التعليم والثقافة والتي تظل مواقع لمزيد من التفكير والتقييم من خلال الممارسة . وهى جميعها مشتقة من السعى نحو تفعيل برامج التنمية البشرية ، تصب بطريقة مباشرة وغير مباشرة في بناء الإنسان وتنمية طاقاته البدنية والعقلية والوجدانية والاجتماعية والروحية والسلوكية ، كما تصب في تشكيل العلاقات بين الفرد والمجتمع وبين المجتمع والفرد .